



ينظم مختبر البحث في قانون العقار والتعمير ومتطلبات الحكامة الترابية وبالتعاون مع:



ماستر المنازعات القانونية والقضائية والذكاء الاصطناعي
C.O.T.O | E.C.O.R.O.E.H | P.H.R.E.I | A | E.K.O.X.I | A | H.E.V.E.G.H | + | C.O.R.I.O.H
Master egal and judicial disputes and artificial intelligence



ماستر الرقمنة وتسوية المنازعات
Master Numérisation et règlement des litiges



ندوة وطنية في موضوع:

مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق

بالمسطرة المدنية

ورهانات تحقيق النجاعة القضائية

وذلك يوم السبت 2025/02/08 بالكلية متعددة التخصصات بالناظور

ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية

ورهانات تحقيق النجاعة القضائية

يعتبر ورش إصلاح منظومة العدالة من بين الأوراش الكبرى التي فتحتها المغرب في السنوات الأخيرة، والتي تهدف إلى تحقيق مصلحة المتقاضين والمرتفقين بشكل عام، والرفع من فعالية ونجاعة وجودة مرفق العدالة، من خلال توفير خدمات قضائية عالية الجودة تلبي رغبات وطموحات وتطلعات عموم المواطنين على اختلاف مستوياتهم وشرائحهم الاجتماعية.

ولقد شملت هذه الإصلاحات جوانب متعددة، كتطوير وتحيين الترسانة التشريعية، وتفعيل التدابير والإجراءات المسطرة و إعداد مجموعة من مشاريع القوانين، أبرزها مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية.

ويأتي هذا المشروع في إطار تجسيد الإرادة الملكية في إصلاح منظومة القضاء والتي عبر عنها جلالتة في أكثر من مناسبة خاصة في خطاب ثورة الملك والشعب وعيد الشباب المجيد.¹

حيث أكد جلالتة على أنه: "... ينبغي، في هذا الصدد، الأخذ بعين الاعتبار، مختلف المقترحات والتوصيات الوطنية الوجيهة، وكذا الخلاصات البناءة لمشروع وزارة العدل، ولاستشاراتها الموسعة، فضلا عن الالتزامات الدولية للمملكة. أما الأهداف المنشودة، فهي توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق، وعمادا للأمن القضائي، والحكامة الجيدة، ومحفزا للتنمية، وكذا تأهيله ليواكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، ندعو الحكومة إلى بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق

¹ - بتاريخ 20 غشت 2009.

الاستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية. والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل".

وباعتبار قانون المسطرة المدنية من بين القوانين الإجرائية التي تتوقف عليها جل الدعاوى في المحاكم المغربية باختلاف درجاتها واختصاصاتها، خاصة وأن قانون المسطرة المدنية الشريعة العامة التي تنظم سبل التقاضي وإجراءات الفصل في المنازعات مع تزايد التحديات المرتبطة بعدد القضايا، وبطء البت في بعضها، أضف إلى ذلك الإشكالات العملية التي يطرحها التنفيذ.

ولهذا وبعد أزيد من خمسين سنة من صدور قانون المسطرة المدنية، عملت الحكومة المغربية على إعداد مشروع قانون رقم 02.23 وعرضه على البرلمان قصد مناقشته والمصادقة عليه.

وبعد أن نوقش وصدّق عليه في مجلس النواب بعد أن تم تجويده وإدخال مجموعة من التعديلات عليه منها ما قبلتها الحكومة² ومنها ما لم تقبله، ليحال على مجلس المستشارين قصد سلوك نفس المسطرة.

وفي انتظار الانتهاء من مناقشته والمصادقة عليه وإحالة على مجلس النواب للقراءة الثانية إن تطلب الأمر ذلك، ارتأينا في مختبر البحث في قانون العقار والتعمير وبالتعاون مع الكلية متعددة التخصصات بالناظور وجامعة محمد الأول بوجدة، تنظيم هذه الندوة العلمية قصد الاطلاع على المستجدات التي حملها هذا مشروع قانون، ثم الإدلاء من طرف المختصين والممارسين ببعض التعديلات التي ستجود هذا القانون.

ورغم ما حملته المشروع من إيجابيات مهمة كتبسيط الإجراءات أمام المحاكم والتنصيب على جملة من التدابير الرامية إلى رقمنة المساطر والإجراءات القضائية المدنية، لا سيما عبر توظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات في تعامل المحاكم مع المحامين والخبراء والمفوضين القضائيين وباقي الأطراف، وإحداث منصة إلكترونية

² - حسب وزير العدل فقد قبلت الحكومة 256 تعديلا كليا و65 تعديلا جزئيا ورفضت باقي التعديلات.

رسمية للتقاضي عن بعد، واعتماد مسطرة التبليغ الإلكتروني للاستدعاءات والأحكام، بالإضافة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات البيع بالمزاد العلني، مما سيساهم في تحقيق النجاعة القضائية على مستوى جميع محاكم المملكة وسيتمكن بالتالي من الفعالية في تحقيق العدالة وإصدار الأحكام وتنفيذها في أجل معقول.

لكن، وبالرغم من ذلك، ينبغي التأكيد على الإكراهات المرتبطة بالتقاضي الإلكتروني وإدماج التكنولوجيا الحديثة في جميع مراحل التقاضي، ثم صيغة مع إحداث آليات المتابعة والتقييم لضمان فعالية الإصلاحات وتحقيق النتائج المنتظرة.

ولهذا، بادر الفريق العلمي للمختبر للدعوة إلى تنظيم ندوة في موضوع: "مشروع قانون المسطرة المدنية رقم 02.23 ورهانات تحقيق النجاعة القضائية". وفق المحاور الآتية:

تأملات في أهم مستجدات مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية؛

تعزيز استقلالية السلطة القضائية؛

تعزيز دور المهن القضائية من خلال مشروع قانون المسطرة المدنية؛

تقرير حقوق المتقاضين وتحقيق ضمانات المحاكمة العادلة؛

تسريع وتبسيط المساطر وإجراءات التقاضي؛

إدماج التقاضي الإلكتروني ورقمنة الإجراءات القضائية؛

إشكالية التبليغ والتنفيذ ورهان تحقيق النجاعة القضائية؛

دور الإصلاح في تعزيز ثقة المواطنين والمرتفقين في القضاء.

❖ اللجنة العلمية للندوة:

الدكتور أحمد خرطت

الدكتورة صليحة حاجي

الدكتور نجيم أहतوت

الدكتور عبد الحق بوكبش

الدكتورة خديجة علاوي

الدكتور عادل الغنوبي

الدكتور المصطفى الغشام الشعبي

الدكتور معتمد أزكوغ

الدكتور محفوظ حجيو

الدكتور محمد البرانصي

الدكتور يوسف عنطار

الدكتور محمد الغلبزوري

الدكتور المصطفى قريشي

الدكتورة زهيرة الادريسي